قراءة في تقرير التنمية العربية
"النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها"

قراءة في تقرير التنمية العربية "النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات: جائحة كوفيد-١٩ وما بعدها"

الإصدار السادس (٢٠٢٢)

Review of the Arab Development Report: "Arab Economic Growth in Crises: COVID-19 Pandemic and Beyond", Sixth Edition (2022)

د. فاطمة خميس الحملاوى

مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى

مستخلص:

يأتي تقرير التنمية العربية في إصداره السادس ليلقي الضوء على الأزمات التي عصفت باقتصادات العالم، وتداعياتها المختلفة على اقتصادات المنطقة العربية، وبخاصة جائحة كوفيد-١٩ وما خلفته من آثار سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي، وما فرضته تلك الحالة من تحديات اقتصادية واجتماعية في دول المنطقة العربية. في هذا الإطار، قدم التقرير قراءة تحليلية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في دول المنطقة العربية، ومراجعة لتدابير وسياسات التعامل مع الجائحة وتداعياتها مقارنة ببعض التدابير العالمية، ومن ثم عرض لمداخل حوكمة وإدارة الأزمات (لاسيما الجائحة والأزمة الروسية الاوكرانية) في الدول العربية. كما اجتهد التقرير في وضع منطلقات وبلورة سياسات مقترحة لاستكمال التعافي من الأزمات، وتعزيز نمو وصلابة واستدامة الاقتصادات العربية. وبذلك خلص التقرير إلى اقتراح إطار (قائم على السياسات) يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، من خلال عده منطلقات منها: مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز الصمود في مواجهة الأزمات، وخلق الوظائف بهدف معالجة التحديات والاختلالات قصيرة وطويلة الأجل في دول المنطقة، مع توفير مستويات التكامل والتنسيق بين أطر سياسات المعالجة ضمن نطاقها الزمني وكذلك ضمن مجالات تأثيرها.

الكلمات الرئيسة: التنمية العربية، النمو الاقتصادي، الأزمات، الجائحة.

Abstract:

In its sixth edition, the Arab Development Report focuses on the crises that shook the economies of the world, and their various repercussions on the economies of the Arab region, especially the Covid19- epidemic and its significant negative effects on economic growth, and the economic and social challenges posed by this situation in the Arab region. In this context, the report provided an analytical framework for the economic and social reality in the countries of the Arab region, a review of measures and policies for dealing with the pandemic and its repercussions compared to some global measures, and then presented the approaches to governance and crisis management (especially the COVID19- pandemic and the Russian-Ukrainian crisis) in the Arab countries. The report also suggested starting points for Arab economic growth, and policies to complete recovery from crises, in order to enhance the growth, resilience, and sustainability of Arab economies. Thus, the report concluded by proposing a (policy-based) framework aimed at achieving comprehensive and sustainable economic growth, through several starting points, including: continuing structural reforms aimed at enhancing resilience in the face of crises, and creating jobs

with the aim of addressing short- and long-term challenges and imbalances in the Arab countries, with provide levels of integration and coordination between the processing policy frameworks within their time scale as well as areas of influence.

تقديم :

جاء موضوع الإصدار السادس من تقرير التنمية العربية لعام ٢٠٢٢ مواكبًا للأحداث العالمية التي احتاجت دول العالم المختلفة في الفترة الأخيرة. حيث تطرق التقرير للأزمات الحالية، وما نتج عنها من تداعيات سلبية في مختلف بلدان العالم، وذلك في ظل حالة عدم اليقين التي لا تزال تسيطر على اقتصادات العالم المختلفة، واحتمال ظهور أزمات أخرى في المستقبل. وكباقي دول العالم، عانت الاقتصادات العربية بشكل كبير من مضاعفات هذه الأزمات خصوصاً جائحة كوفيد-١٩ حيث شهد أغلبها معدلات نمو سالبة في عام ٢٠٢٠. فقد تراجعت القيمة المضافة في قطاعات اقتصادية رئيسة تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، كما تضرّر قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم بنحو ٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويضم ثلث العمالة الرسمية، بسبب تراجع كبير في النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة الإغلاق وانخفاض صادرات السلع والخدمات جرّاء انهيار الطلب العالمي. ولم تستثنِ هذه الجائحة أي مجال من مجالات التنمية ببصماتها الواضحة وفي مقدّمتها ارتفاع عدد العاطلين عن العمل والفقراء، وتدهور شبكات الأمان والحماية الاجتماعية، وتداعي وانكشاف الأنظمة الصحية.

ركز التقرير في إصداره السادس على الأزمة المزدوجة (الجائحة والحرب)، بدءًا بجائحة كوفيد-١٩، وما تبعها من تداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة الأثر على مختلف دول العالم، تسبّبت في انخفاض كبير للنمو الاقتصادي. فقد أدّت القيود وإجراءات الإغلاق الاحترازي التي اتبعتها دول عدة عبر العالم إلى تعطيل أو توقّف لعدد كبير من الأنشطة الاقتصادية وتسبّبت في انخفاض واضح للإنتاج في العديد من القطاعات الزراعية والصناعية، إضافة إلى إغلاق شبه تام للعديد من القطاعات الخدمية خصوصاً النقل والسياحة. كما ساهم التراجع الكبير للصادرات والتدفقات المالية، بسبب إغلاق الحدود وانخفاض الطلب الخارجي، وتراجع حجم الاستهلاك والاستثمار في انخفاض كبير للنمو الاقتصادي العالمي لم يشهده منذ فترة طويلة والذي بلغ (-٣,٢٪) في عام ٢٠٢٠، بحسب صندوق النقد الدولي، مقابل ٢,٧٪ في عام ٢٠١٩.

وتلا الجائحة، الغزو الروسي لأوكرانيا والذي كان له تداعيات اقتصادية كبيرة على العديد من الدول النامية والعربية، بعدما شهدت أسعار الطاقة والسلع الزراعية زيادات مطردة أدّت إلى ارتفاع كبير في نسب التضخم، لم يشهده العالم منذ زمن بعيد. وبالرّغم من أن حجم التداعيات العالمية لهذه الأزمة أقل بكثير مقارنة بجائحة كوفيد-١٩، على الأقل في ظل المستجدات الحالية، إلاّ أنها أدّت إلى حالة من الركود الاقتصادي المصحوبة بمستويات مرتفعة ومتزايدة من التضخم (الركود التضخمي) والتي قد تساهم في تعثّر وانحراف التعافي عن مساره في مرحلة ما بعد الجائحة. وبالتالي سيكون من الصعب على مستوى السياسات المفاضلة بين تصدّي الحكومات للتضخم، الناتج عن الارتفاع الكبير لأسعار الغذاء والطاقة، إضافة إلى اختلالات العرض والطلب، وحماية التعافي والنمو وبين تقديم الدعم للأسر الفقيرة والحفاظ على الأمن الغذائي وإعادة بناء هوامش الأمان المالي في ظل قيام البنوك المركزية بتشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة والذي يزيد من حجم الضغوطات على الدول النامية وخصوصا العربية والتي يعاني أغلبها ارتفاعات غير مسبوقة لمستويات الدّين، حيث تعاني من صعوبات اقتصادية مختلفة قبل الجائحة، مثل تراكم المديونية الخارجية وكذا أزمة الحروب التجارية (بين الصين والولايات المتحدة)، مما أدى إلى تفاقم تداعيات الجائحة في مختلف دول العالم، بما فيها الدول العربية.

وكما هو الحال في العديد من بلدان العالم، بادر صُنّاع السياسات في الدول العربية إلى اتخاذ مبادرات وتدابير متنوعة من خلال أدوات السياستين المالية والنقدية بشكل خاص للتخفيف من وطأة تداعيات الجائحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب إجراءات متنوعة لدعم شبكات الأمان الاجتماعي والفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً. وأدّى ارتفاع حجم الإنفاق بسبب الدّعم الكبير الموجّه للقطاع الصحّي والقطاعات الإنتاجية والأسر المتضرّرة، من جهة، وانخفاض الإيرادات المالية نتيجة التراجع الكبير للأنشطة التجارية والاستثمارية، إضافة إلى التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية لدعم القطاع الخاص، من جهة أخرى، إلى عجز كبير في الموازنات العامة وتزايد وطأة وأعباء المديونية خاصة في الدول منخفضة الدخل.

مـن جانـب آخر، بين التقرير ما أفرزته الجائحة من تباين في مسـارات التعافي الاقتصـادي والاجتماعي بين هذه البلدان ،ممـا يعكـس بوضـوح حجـم التحديـات التي واجهت هـذه الدول، وإنفاذ السياسـات اللازمـة، والتفاوت في حجـم الحيّز المالي المخصّص لتمويل الإنفاق ودعم السياسات ، وقصور قدرات العديد منها على مستوى التخطيط ، وإدارة هذه الجائحة بشكل يسمح بمواجهة مثل هذه الأزمات وتبعاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتسريع التعافي ومواصلة مسيرة تحسين وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية.

كما أوضـح التقرير ما كشـفت عنه أزمة كوفيد-١٩ من مدى هشاشـة العديد من الاقتصادات العربية وعجزها عن توفير العديـد مـن المنتجـات الأساسـية وعـدم تمكّنها مـن تحقيق الأمـن الغذائي والدوائـي والصـناعي ، والذي يزيد مـن تبعيتها واعتمادها الكبير على الخارج للحصول على هذه المنتجات. ويعكس ذلك نوعية النموذج الاقتصادي والذي لا يزال يعاني في العديد من الدول من ضـعف بيئة الأعمال والاسـتثمار، وتهميش القطاع الخاص، وقلة التنويع الاقتصـادي، وهيمنة الموارد الأوليـة والصـناعات الاسـتخراجية علـى القاعدة الإنتاجية والتصـديرية مقابل عدم أو قلة تشـجيع الصـناعات التحويلية، إضافة إلى ضعف على مستوى الكفاءة المؤسسية والحوكمة والموارد البشرية والمعرفة.

وأشـار التقريـر إلـى مـا طرحته التطـوّرات العالمية الأخيرة، والتـي تجعل الآفاق المسـتقبلية محاطة بقـدر كبير من عدم اليقين، تساؤلات كبيرة حول نوعية السياسات والتدابير التي ينبغي للدول العربية اتخاذها لتحقيق تحوّل جوهري يتعدّى السّـعي لإنقـاذ اقتصـاداتها من الركـود أو الانهيار إلى تحفيز وتقوية هذه الاقتصـادات من خلال إصـلاحات هيكلية عميقة تسـاهم في رفع مسـتويات النمو. كما تضـع التحديات التي أفرزتها الأزمات المتتالية، خصوصـا جائحة كوفيد-١٩، القضـايا المرتبطـة بتحسـين معـدلات النمو الاقتصـادي الاحتوائي واسـتدامته بعد الجائحة من بـين الأولويات بالنسـبة للحكومات العربية. وتشـكّل هذه الأزمات كذلك فرصـة للقيام بتحليل معمّق لواقع هذا النمو وخصائصـه وما يرتبط به من مخاطر في ظل تطورات الاقتصـاد العالمي واحتمال مواجهة صـدمات وأزمات مختلفة في المستقبل، كما تفرض معالجة نقاط الضعف الهيكلية وعلى رأسها إصلاح معوّقات النموذج الاقتصادي السائد في كل دولة وإعادة النظر في نمط نموها واستدامته وتوفير سياسات وآليات مناسبة لتعزيز قدراتها على تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

أهم القضايا التي تناولها التقرير:

بصـفة عامة، حاول الإصـدار السـادس من تقرير التنمية العربية التطرّق إلى تأثير الأزمات المتلاحقة، وبخاصـة جائحة كوفيـد-١٩ والأزمـة الروسـية الأوكرانيـة على اقتصـادات الدول العربيـة، والإجابة علـى مجموعة من التسـاؤلات المرتبطة بها وتسـليط الضـوء على عدة قضـايا أهمّها أثر الجائحة على نمو اقتصـادات الدول العربية، وتحليل سياسـات حزم التعافي الاقتصـادي والمـالي في هـذه الـدول لمواجهـة تداعيـات الجائحة إضـافة إلى تحديـد القطاعـات ذات الأولوية والأكـثر أهمية والسياسـات والإصـلاحات التـي من شـأنها أن تعطي دفعة قوية لنمو اقتصـادي شـامل ومسـتدام يعمل على خلـق أكبر عدد من فرص العمل، ويسـاعد على تعزيز التوازنات الاقتصـادية الكلّية ، لاسـيما خفض عجز الموازنات وعجز ميزان المدفوعات والمديونية. ومن هنا تضمّن الإصدار السادس من تقرير التنمية العربية أربعة فصول رئيسية.

ولتحديد آثار جائحة كوفيد-١٩ على النمو الاقتصـادي في البلدان العربية، كان بديهيا أن يتم التعرّف أوّلاً على وضـعية ووتيرة هذا النمو قبل ظهور الجائحة بالمقارنة مع بعض الدول النامية والناشئة وتحديد أهم سماته ومحدداته. ثم تطرق التقرير إلى نوعية القاعدة الإنتاجية والمسـاهمات القطاعية خصوصـا الصـناعات التحويلية، ومصـادر النمو المتعددة سـواء تعلـق الأمـر بمسـاهمة عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الإنتاجية الكلية لعوامـل الإنتاج)، أو بعوامل الطلب المحلي بما فيه الاسـتهلاك والاسـتثمار العام والخاص والطلب الخارجي والمرتبط بالتجارة الدولية للسـلع والخدمات، بالإضـافة إلى دور بعض العوامل الأساسـية في مسـار النمو الاقتصـادي العربي، والتي من أهمّها أسـاليب التخطيط ودور المؤسسـات الحاكمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتولد عنها من سياسات وإصلاحات.

وأفرز تحليل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية خلال الفترة التي سبقت ظهور الجائحة (٢٠١٠-٢٠١٩) مجموعة من الملاحظات الأساسية، ذكرها الفصل الأول كما يلي:

أوّلاً: بلغ هذا النمو في المتوسط نحو ٣٪ بالأسعار الحقيقية، أي حوالي نفس متوسط النمو العالمي، إلاّ أنه يبقى مع ذلك أقل بكثير مقارنة بعدة مناطق وبلدان خُصوصاً في شرق وجنوب آسيا.

ثانياً: بين التقرير أن هناك تباينا واضحا بين مختلف بلدان المنطقة العربية حيث ساهمت الدول النفطية بشكل كبير في تحسّن النمو الاقتصادي في المنطقة خصوصاً بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ نتيجة للطفرة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط خلال هذه الفترة، في المقابل أدّت الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي أو الأمني أو الاقتصادي في بعض البلدان، كلبنان والسودان وليبيا وسوريا، إلى تراجع واضح لمعدلات نموها الاقتصادي.

ثالثا: أظهر التقرير أن هناك عدم استقرار في النمو الاقتصادي في المنطقة العربية وارتفاع مُستوى تذبذبه، والذي تجاوز بشكل واضح نظيره في العديد من البلدان النامية والناشئة، وهو أمر ليس بالجديد، حيث أن عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي مستمر في المنطقة العربية من عشرات السنين، بل يعتبر أحد سمات الاقتصادات العربية. ويعود ذلك في الأساس إلى الاعتماد الكبير على بعض القطاعات التي تتميز عادة بتقلّبات وعدم استقرار على مُستوى أنشطتها الاقتصادية كالزراعة والذي يرتبط مردودها في كثير من الدول العربية على الأمطار، والتي تتميز بعدم الانتظام. كما يعتمد قطاع السياحة بشكل كبير على الطلب الخارجي (السياح الأجانب) وكذلك بالاستقرار في الدول العربية السياحية. أما قطاع النفط فيعتمد بشكل أساسي على أسعار هذا المورد على المستوى الدولي والتي أصبحت تتأثر، إضافة إلى العرض والطلب، بمتغيرات أخرى سياسية أو أمنية أو صحية كجائحة كوفيد-١٩ والتي كانت سبباً رئيسياً في الانخفاض الكبير لأسعار هذا المورد الطبيعي الذي يمثّل الركيزة الأساسية للعديد من الدول العربية على مستوى القاعدة الإنتاجية والصادرات والايرادات المالية.

رابعا: التباين الواضح للقطاعات الإنتاجية على مستوى مساهمتها في النمو الاقتصادي، حيث سجّل ضعف مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية (أقل من ٦٪ في المتوسط) والذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها تهميش هذا القطاع في عدة دول مقارنة بالصناعة والخدمات، وضعف إنتاجيته والتي تعود، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية والظروف المناخية غير الملائمة التي تتميز بها أغلب الدول العربية، إلى التراجع المستمر للعمالة الزراعية (هجرة نحو المناطق الحضرية، ...) وضعف حجم تمويل وتأمين الاستثمارات الزراعية. أما الصناعة فتساهم بحوالي ٤٠٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي العربي مع مساهمة كبيرة للصناعات الاستخراجية وضعف مساهمة الصناعة التحويلية (نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من ٢٠٪ من الصادرات العربية وأقل من ٢٪ من إجمالي الصناعات التحويلية العالمية) وهذا بالرغم من بروز بعض الدول غير النفطية كالأردن وتونس والمغرب ومصر في بعض المجالات، كصناعات الأغذية والملابس والأدوية والأسمدة والمعدّات الميكانيكية والكهربائية، وبعض الدول النفطية كالسعودية والبحرين بفضل الصناعات التعدينية والبتروكيماويات والبلاستيك والإسمنت والألمنيوم والصناعات الغذائية، وتتراوح نسبة مُساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الصناعة ما بين ٦٠٪ و٧٣٪. ويتعلق الأمر بالخصوص بالأردن، بفضل صناعات الأغذية والملابس والأدوية والأسمدة، وتونس بفضل صناعات المنتوجات الغذائية والنسيج والملابس والمعدّات الميكانيكية والكهربائية، والمغرب والذي يتميز بالصناعات الغذائية والنسيج والجلد والصناعات الكهربائية والسيارات والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

أما قطاع الخدمات، فيساهم بشكل كبير في العديد من الدول العربية، نفطية وغير نفطية، وخصوصا في بعض القطاعات كتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والسياحة والخدمات المصرفية والتأمين والوساطة المالية والخدمات العقارية، والنقل، والمواصلات، والاتصالات. فقد بلغت مساهمة قطاع الخدمات في عام ٢٠١٩ حوالي ٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، وسجّل مُتوسط نمو بنحو ٣,٧٪ سنويا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. وساهمت تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بحوالي ٢٤٪ في إجمالي الأنشطة الخدمية مقابل ١٥,٥٪ للنقل والتخزين والاتصالات.

محركات النمو الاقتصادي في الدول العربية قبل الجائحة:

بعد استعراض الخصائص التي ميّزت النمو الاقتصادي في البلدان العربية قبل ظهور الجائحة، طرح التقرير سؤالاً حول مدى مساهمة الطلب الكلي في هذا النمو، وبصفة عامة معرفة دور محركات النمو الاقتصادي والذي من شأنه أن يمكّن، من جهة، من فهم نمط ونوعية هذا النمو ومن جهة أخرى، تحديد مساره خلال فترة الجائحة وما يترتب عليه من سرعة التعافي من تداعياتها، فضلاً عن تحدياتها في المدى المتوسط والطويل. وقد بيّن تحليل تطوّر النمو الاقتصادي دور الاستهلاك الخاص، والذي يساهم بأكثر من نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي، لتصل نسبته من الناتج إلى ٧٣,٧٪ في المتوسط في الدول المستوردة للنفط. ويليه في الأهمية «التكوين الرأسمالي الثابت» (٢٦,٥٪) وتتقارب نسبته في الدول المصدرة والمستوردة للنفط. وعلى الرغم من تزايد ظاهرة النمو الاقتصادي الذي يقوده الاستهلاك الخاص عالمياً في الآونة الأخيرة، إلاّ أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي المدفوعة بالاستهلاك الخاص في الدول العربية تتسم بالضعف مقارنة بالزيادات المدفوعة بمكونات الطلب الكلي الأخرى بسبب تراكم الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن زيادة الاستهلاك بمرور الوقت، كارتفاع المديونية العامة وخدمة الدين، والذي يجعل الاقتصادات العربية تدخل فترة الجائحة بمستويات نمو غير مستدامة وعرضة للتداعيات السلبية الكبيرة للجائحة.

فيما يخص عوامل الإنتاج ودورها في النمو الاقتصادي فيلاحظ ارتفاع حصة تعويضات رأس المال في الدول المصدرة للنفط (٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بالدول المستوردة له (٥٦٪) خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. وفي المقابل بلغت حصة إجمالي تعويضات العمالة ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستوردة مقابل ٣٣٪ في الدول المصدرة للنفط. ويشير ذلك إلى أهمية رأس المال في الدول المصدرة للنفط مقارنة بالدول المستوردة له والعكس صحيح. وفي المقابل، تلعب حصة العمالة دوراً أكبر في الدول المستوردة للنفط. وارتفعت معدلات نمو رأس المال في الدول المصدرة للنفط حيث بلغت هذه النسبة ٥,٣٪، مقارنة بنسبة ٣,١٪ في الدول المستوردة له خلال هذه الفترة. يليها في الأهمية النمو الكمي للعمالة بنسبة ٣,٢٪ و١,٧٪ على التوالي، بينما بلغت معدلات النمو النوعي للعمالة ٠,٧٪ و٠,٨٪ على التوالي. ويرجع ضعف مساهمة عنصر العمالة في النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى انخفاض مستوى رأس المال البشري وإشكاليات عدم مرونة سوق العمل وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل. من جانب آخر، سجّل متوسط معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قيمة سالبة في الدول العربية خلال نفس الفترة والذي يعكس تراجعاً نوعياً في النمو الاقتصادي وفي كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة.

بصفة عامة، أظهر هذا الفصل تباينات واضحة بين الدول العربية في خصائص نموها الاقتصادي والتي تجعله في المحصّلة غير مستدام. كما أشار إلى أن هذا النمو ما زال يعتمد على أنماط عوامل الإنتاج التقليدية التي كانت سائدة في الحقب السابقة، مما يجعله عرضة لنفس الصدمات الخارجية مثل هزات الاقتصاد العالمي، والتغيرات الكبيرة في أسعار النفط العالمية وأسعار المواد الغذائية، أو صدمات أخرى عنيفة كجائحة كوفيد-١٩.

التداعيات السلبية والفرص الكامنة في الأزمات المتلاحقة:

بعد التعرّف على خصائص النمو الاقتصادي في الدول العربية قبل حدوث جائحة كوفيد-١٩، تطرّق التقرير في فصله الثاني إلى تداعيات هذه الأزمة على هذه البلدان وعلى نموها الاقتصادي، مقارنة بباقي دول العالم خاصة النامية والناشئة وركّز بالخصوص على أبرز القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية الأكثر تضرّراً والتي بدورها كانت لها تبعات وتداعيات سلبية على العديد من القطاعات الاجتماعية كالتشغيل والأمن الغذائي والصحّي والدوائي. كما استعرض أهم القطاعات التي عرفت تحوّلات مهمة واستفادت من هذه الأزمة والتي قد تمثل فرصاً حقيقية للدول العربية في المستقبل إذا وُفّرت لها الظروف المناسبة وأُحسن استغلالها كمحركات جديدة للنمو.

وعند تحليل تداعيات الجائحة على محرّكات الطلب الكلّي في الدول العربية، وعكس ما كان عليه الأمر قبل الجائحة حيث كان "الاستهلاك الخاص" هو القاطرة الأساسية للأنشطة الاقتصادية، يتبيّن انكماش كل عناصر هذا الطلب باستثناء "الانفاق الحكومي" والذي أصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بفضل الحزم التحفيزية التي تبنتها هذه الدول. في المقابل، كان "إجمالي التكوين الرأسمالي" و"التجارة الخارجية" أكثر عناصر الطلب الكلي تراجعاً وتأثّراً بالجائحة بسبب ظروف الإغلاق العالمي وتوقّف

العديد من العمليات اللوجستية التي أدّت إلى تعثّرات كبيرة على مستوى سلاسل الإمداد العالمي. أما بخصوص تداعيات الجائحة على عوامل الإنتاج ومساهمتها في دفع النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٠، فيتضح انكماش النمو الكمّي للعمالة بصورة كبيرة في كل الدول العربية (-٧,٩٪ في المتوسط) نتيجة الإغلاق والإجراءات الاحترازية المتخذة والتي أدّت إلى انخفاض عدد العاملين على مستوى أسواق العمل. وبالمثل انخفضت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة (-٥,٧٪) في المتوسط في إجمالي الدول العربية، خصوصاً في الدول النفطية (-٦,١٪) مقارنة بالدول غير النفطية (-٢,٣٪)، وسجّلت معدّلات نمو رأس المال ونمو العمالة النوعي زيادة بلغت ٢,٥٪ و١,٥٪ في الدول النفطية مقابل ١,١٪ و١,٠٪ في الدول غير النفطية على التوالي والذي يمكن تفسيره خصوصاً بتراجع الاستثمار في ظل بيئة أعمال تتسم بالمخاطر الكبيرة والقيود المتشددة.

من جانب آخر، فرضت الأزمة الروسية-الأوكرانية حالة جديدة من عدم اليقين وفاقمت من تحديات التعافي وساهمت في دفع الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التباطؤ نظراً لما فرضته من تداعيات عالمية انتقلت من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة والقنوات المالية حيث ساهمت الأزمة في تفاقم مستويات التضخم ومزيد من الاختناقات في سلاسل الامدادات، مما دفع إلى تشديد السياسة النقدية وهو ما بدأ بالفعل من خلال رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة عدة مرات منذ شهر مايو ٢٠٢٢، وهو أعلى معدل زيادة منذ الألفيات.

ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٢، وهذا ما تؤكده بعض المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي والذي يحدده في ٢,٩٪ مقابل ٥,٧٪ في عام ٢٠٢١ وكذلك صندوق النقد الدولي (٣,٢٪ بعد ٦,١٪ في ٢٠٢١). وكسائر مناطق العالم، سيكون لهذه التطوّرات تأثير على الدول العربية. مع ذلك، كان هناك تباين واضح بين هذه الدول نظرا لعدة اعتبارات خصوصا طبيعة الهيكل الاقتصادي واستمرار الدعم وحزم التعافي الاقتصادي والتقدّم في مستوى تلقيح السكّان إضافة إلى مدى التأثّر، الإيجابي أو السلبي، بتداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية.

فقد أرجع التقرير اختلاف التأثر بين الدول العربية إلى كونها كان تواجه تحديات أخرى قبل الجائحة. ففي اقتصادات الدول العربية النفطية، لا يمكن إغفال ما تعرضت له من صدمة نفطية هائلة خلال الفترة بين منتصف عام ٢٠١٤ وأوائل عام ٢٠١٦، حيث انهارت أسعار النفط بنسبة ٧٠٪ خلال تلك الفترة من حوالي ١١٠ دولارات للبرميل إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل، بسبب تنامي الوفرة في المعروض. وعلى الرغم من هذا الانهيار، إلا أنه فشل في تحقيق الدفعة المطلوبة لنمو الاقتصاد العالمي الذي توقعه الكثيرون في ذلك الوقت، بسبب ضعف استجابة النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة الرئيسة المستوردة للنفط.

وكذلك عانت بعض اقتصادات الدول العربية غير النفطية من صعوبات اقتصادية مختلفة قبل الجائحة، مثل مشكلة المديونية، حيث تشير الأرقام إلى أن نصف الديون العامة في المنطقة العربية تقريباً يقع على كاهل البلدان متوسطة الدخل، إذ ارتفع إجمالي الدين العام من ٢٥٠ مليار دولار تقريباً إلى ٦٥٨ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٢٠. وتشير دراسة الإسكوا إلى استدانة كل من الأردن وتونس ومصر في عام ٢٠٢٠ ما مجموعه ١٠ مليارات دولار، وذلك في إطار آليات صندوق النقد الدولي للاقتراض قصير ومتوسط الأجل لسد حاجاتها الملحة للسيولة. أما في البلدان المتضررة من الصراعات، مثل العراق وليبيا واليمن، فقد وصل الدين العام إلى نحو ١٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، أي ما يقرب من ٩٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

بشكل عام، تسببت الجائحة في تكلفة اقتصادية هائلة للاقتصادات العربية، كما حدث على المستوى العالمي، مع حدوث صدمة في جانبي العرض والطلب نتيجة لانهيار أسعار النفط وتأثر الأنشطة الاقتصادية على اختلافها. إذ عانت المنطقة العربية من انخفاض في الطلب على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وتعطلت معظم سلاسل التوريد، وعلى إثر ذلك زادت معدلات البطالة، وانخفضت الأجور والتحويلات. علاوة على ذلك، أدى انخفاض أسعار النفط الخام إلى فرض ضغوط إضافية على كل من الدول النفطية وغير النفطية، من خلال انخفاض الاستثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعد أكبر مستثمر في المنطقة، فضلاً عن انخفاض التحويلات المالية وتدني فرص العمل في دول المجلس.

تداعيات كوفيد-١٩ على نمو الاقتصادات العربية:

عانت من تداعيات هذه الجائحة الاقتصادات العربية الأكثر اعتماداً على الخارج نتيجة لانخفاض كل من عائدات النفط،

وعائدات السياحة، والتحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال تجاوزت معدلات الانكماش نسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي مرّت بظروف استثنائية قبل الجائحة مثل ليبيا والعراق ولبنان (الجدول رقم ١). كما تضرّرت فلسطين بشدة بخسارتها نحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للبلدان الأخرى المتضرّرة من الصراعات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، كاليمن وسوريا، فقد تضاعفت معاناتها بسبب زيادة تعطيل الأنشطة والخدمات، وافتقارها البنية التحتية والبشرية التي تمكّنها من إنتاج السلع وتقديم الخدمات المختلفة اللازمة للتعامل مع تلك الأزمة. كما واجهت بعض الدول توافد أعداد كبيرة من اللاجئين، مثل لبنان، مما أدّى إلى زيادة الضغط على الموارد الحكومية التي كانت تتسم بالمحدودية، وتدهور مستويات المعيشة وأدخلها في ركود اقتصادي عميق، بالإضافة إلى أزمات مصرفية طائلة.

الجدول رقم ١ : النمو الاقتصادي في الدول العربية قبل وأثناء الجائحة

الدولة	فترة ما قبل الجائحة			فترة الجائحة			انخفاض معدلات النمو وبداية التعافي	
	2018	2019	متوسط معدل النمو للعامين ٢٠١٨-٢٠١٩	2020	2021	2022	الانخفاض في معدل النمو بين عام ٢٠٢٠ ومتوسط العامين ٢٠١٨-٢٠١٩	الزيادة في معدل النمو بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١
الدول النفطية								
الجزائر	1.2	0.8	1.0	-4.9	4.0	2.4	-5.9	9.9
البحرين	2.1	2.2	2.1	-4.9	2.2	3.3	-7.1	9.3
العراق	4.7	5.8	5.3	-15.7	5.9	9.5	-21.0	26.9
الكويت	2.4	-0.6	0.9	-8.9	1.3	9.2	-9.8	11.1
ليبيا	17.9	13.2	15.5	-59.7	177.3	3.5	-75.3	252.5
عمان	0.9	-0.8	0.0	-2.8	2.0	5.6	-2.9	4.9
قطر	1.2	0.7	1.0	-3.6	1.5	3.4	-4.5	6.0
السعودية	2.5	0.3	1.4	-4.1	3.2	7.6	-5.6	8.8
الامارات	1.2	3.4	2.3	-6.1	2.3	4.2	-8.4	10.7
الدول غير النفطية								
جيبوتي	8.5	6.6	7.5	1.0	4.0		-6.5	10.5
مصر	5.3	5.6	5.4	3.6	3.3	5.9	-1.9	5.2
الأردن	1.9	2.0	1.9	-1.6	2.0	2.4	-3.5	5.5
لبنان	-1.7	-7.2	-4.4	-22.0	-	-	-17.6	-
موريتانيا	4.5	5.8	5.2	-1.8	3.0	5.0	-6.9	9.9
المغرب	3.1	2.6	2.9	-6.3	7.2	1.1	-9.2	16.4
الصومال	3.8	3.3	3.6	-0.3	2.0	-	-3.9	5.9
السودان	-2.3	-2.5	-2.4	-3.6	0.5	0.3	-1.2	1.7
تونس	2.5	1.5	2.0	-9.3	3.1	2.2	-11.4	14.5
فلسطين	1.2	1.4	1.3	-11.3	6.0	4	-12.6	18.6
اليمن	0.8	1.4	1.1	-8.5	-2.0	1	-9.6	7.6

المصدر: تقرير التنمية العربية، الإصدار السادس ٢٠٢٢، ص ٤٩.

أشار التقرير إلى أنه في الوقت الذي شهدت فيه أغلب الدول العربية معدلات نمو سالبة في عام ٢٠٢٠ سجّل الاقتصاد المصري نمواً بنحو ٣,٦٪ وجيبوتي بحوالي ١٪. ويرجع ذلك إلى تنفيذ مصر برنامجاً للإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦ والذي ساعد

في تحقيق بعض الاستقرار النقدي والمالي في السنوات القليلة السابقة على حدوث الجائحة، مما مكّن الاقتصاد من الصمود في مواجهة هذه الأزمة. ولكن يعزو ذلك على الأرجح إلى أن هذا النمو يتعلق بسنة مالية (٢٠١٩/٢٠٢٠) وليس سنة ميلادية كما هو مُتبع في المؤشرات الاقتصادية التي تنشرها المؤسسات الدولية، وبذلك فهو يعكس جزءاً من النمو قبل الجائحة وجزءاً آخر من النمو أثناء الجائحة. أما في جيبوتي فيرجع الفضل في تحقيقها نمواً موجباً خلال هذه السنة أساساً إلى عدة إصلاحات على مستوى بيئة الأعمال إضافة إلى تنفيذ استثمارات كبيرة في البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية في إطار مخطّط يهدف إلى تحوّل البلاد إلى مركز إقليمي للتجارة واللوجستيات.

وفي ظل الاختلالات التي شهدها العرض والطلب في غالبية الدول العربية نتيجة لتداعيات الجائحة، كانت الصدمة التي تعرضّت لها الدول العربية النفطية أكثر حدّة كما هو موضح في الشكل رقم ١، وذلك نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط بنحو ٣٣٪ في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ١٩٩٩ وانخفاض كميات إنتاجه بحوالي ١١,٤٪ نتيجة تراجع مستويات الطلب العالمي عليه، وهو ما أسفر في مجمله عن انكماش ملحوظ لناتج قطاع النفط. وقد سجلت هذه الدول أعلى نسب الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بين عام ٢٠٢٠ ومتوسط عامي ٢٠١٨-٢٠١٩. ونتج أيضا عن الجائحة ، تأثّر القطاعات غير النفطية في الدول العربية جميعها نتيجة تداعيات الإغلاق الكلي والجزئي، لاسيما في القطاعات الخدمية، ناهيك عن معاناة بعض الدول من صراعات سياسية مثل سوريا واليمن والعراق وليبيا، مما زاد من وطأة الجائحة على هذه الدول واقتصاداتها.

الشكل رقم ١ : مُعدلات النمو في الدول العربية النفطية وغير النفطية (٢٠١٩ - ٢٠٢١)

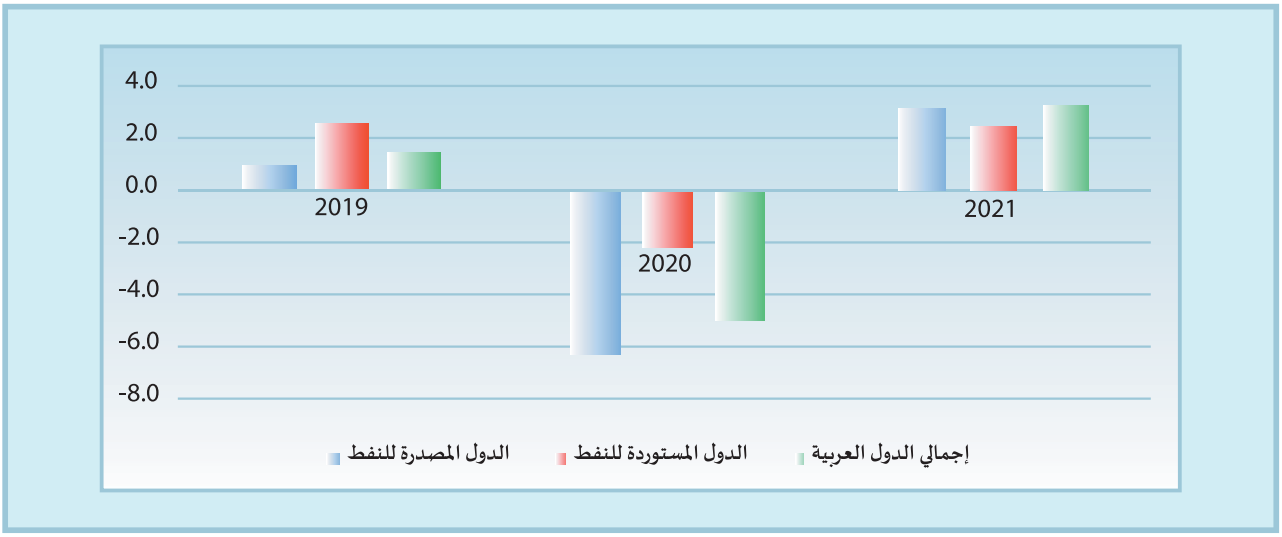

المصدر: تقرير التنمية العربية، الإصدار السادس ٢٠٢٢، ص ٥٠.

القطاعات الأكثر تضررًا من أزمة كوفيد-١٩ :

ومع دخول الجائحة في عامها الثالث، بدأت الاقتصادات العربية تتعافى من آثار الركود الناجم عن الإغلاق والاضطرابات الاقتصادية الأخرى، لكن لاتزال الشركات والأسر تعاني من خسائر فادحة في الدخل والإيرادات. من جانب آخر، أوضحت دراسة أجراها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا (٢٠٢٢) في كل من مصر والأردن والمغرب وتونس على كل من قطاع الأعمال والقطاع العائلي خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ أن قطاعات السياحة والصناعات المرتبطة والنقل هما الأكثر تضرراً في البلدان بسبب الإغلاق وتخفيض ساعات العمل وخسائر الإيرادات، ويتضح ذلك كما يلي:

- من بين البلدان الأربعة، شهدت الأردن وتونس معدلات إصابة ووفيات أعلى بكثير من معدلات في النصف الأول من عام ٢٠٢١، مقارنة بمصر والمغرب.

- خففت مصر تدريجياً إجراءات الإغلاق في عام ٢٠٢١، في حين حاف المغرب، وكذا الأردن وتونس، على إجراءات أكثر صرامة من المتوسط العالمي.
- استطاعت مصر الحفاظ على معدل نمو إيجابي بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠٢٠. وفي المقابل شهدت تونس انكماشا اقتصاديا كبيرا بنسبة ٨,٨٪ وانكمش المغرب أيضاً بنسبة ٦,٣٪، بينما انكمش الاقتصاد الأردني بنسبة ١,٦٪.
- كان قطاعا السياحة والنقل الأكثر تضرراً في جميع البلدان الأربعة، وكانت الصناعات المرتبطة بالسياحة هي الأكثر تضرراً من حيث الإغلاق وساعات العمل المخفضة وخسائر الإيرادات.

بدوره لم يسلم القطاع الزراعي من تأثير التداعيات السلبية للجائحة ، خصوصاً وأن الزراعة في المنطقة العربية تعتمد على الحيازات الصغيرة كثيفة الاستخدام للعمالة، مما يجعلها عرضة للاختلالات في جانبي العرض والطلب على العمالة من جرّاء الإجراءات الاحترازية لمواجهة الجائحة. ويتفاوت نقص العمالة من دولة لأخرى وفقاً لدرجة الإغلاق ومدى انتشار الجائحة. وكذلك يؤثر إغلاق الأسواق الريفية الشعبية على دخول صغار المزارعين الذين لا يستطيعون النفاذ إلى الأسواق الرسمية. وبصفة عامة، كان للجائحة عدة تداعيات سلبية على قطاع الزراعة في المنطقة العربية. بالنسبة للطلب فقد تأثر القطاع من جهتين. أوّلاً، الآثار المترتبة عن البطالة وانخفاض الدخل بالنسبة للعاملين في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة مثل قطاعات السياحة والنفط، وكذلك بالنسبة للعاملين المرتبطين على نحو كبير بالعاملين في هذه القطاعات المتضررة، حيث أدّى فقدان الوظائف إلى دفع أعداد كبيرة من الأسر إلى الفقر مما أدّى إلى انخفاض الطلب. ثانياً، من خلال صدمة الطلب على المنتجات الغذائية التي تستهلك عادة في الفنادق والمطاعم وغيرها من الأماكن السياحية.

تأثير الجائحة على دول المنطقة العربية في ظل التباين فيما بينها

لعب النفط والغاز الطبيعي دوراً هاماً في تفسير التباين بين دول المنطقة وفي تشكيل هيكل الاقتصادات العربية، ففي المتوسط، يمثل النفط والغاز ما بين ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. وتشكل عائدات النفط ٤٧٪ من الإيرادات المالية للحكومة في اليمن، و٩٧٪ في العراق، وتتراوح دول مجلس التعاون الخليجي بين هذين الرقمين. وحتى في الاقتصادات المستوردة للنفط، يؤكد التأثير غير المباشر للتحويلات الناتجة عن ريع النفط حساسية غالبية الدول العربية تجاه عوائد النفط والغاز. وكان لانخفاض أسعار النفط في ٢٠٢٠ وقت الجائحة، أثراً بالغاً في تعميق الركود الناجم عن كوفيد-١٩ في الاقتصادات العربية.

وكان لفوارق المالية العامة في دول المنطقة تأثيراً كبيراً كذلك. فقد عانت دول المنطقة العربية من عجز في الموازنة بلغ حوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، ومع انهيار أسعار النفط العالمية بأكثر من ٦٠٪ في ابريل ٢٠٢٠، زاد عجز الموازنة في دول عدة، بل وتحول الفائض في بعض الدول إلى عجز، حيث أصبح الفائض بنسبة ٤,٨٪ في الكويت عجزاً بنسبة ١١,٨٪ بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (Arab Development Portal).

مستويات التعافي في الدول العربية ومزيد من اللايقين:

واستطرد التقرير، متناولا في فصله الثالث السياسات والإجراءات والحزم التحفيزية التي اتبعتها الدول العربية في مواجهة الجائحة، ومستويات التعافي في ظل تحديات جديدة ومزيد من عدم اليقين. وتناول بالتحليل الحزم المالية التحفيزية والسياسات التي تبنّتها هذه الدول مقارنة مع العديد من المناطق على مستوى العالم خاصة في ضوء تزايد عدم اليقين حول المستقبل القريب جراء تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية. وانتهى الفصل بعرض لخبرات من التجارب العربية في حوكمة وإدارة أزمة الجائحة، مع الإشارة لخبرات عالمية وإقليمية مقارنة حول طبيعة السياسات وإدارة الأزمة على السواء.

وتبيّن أن غالبية الدول العربية خصّصت، كغالبية دول العالم، حزم تحفيزية طارئة لمواجهة تداعيات الجائحة على

الأفراد والشركات بقيم تمثل أضعاف ما تم انفاقه في مواجهة الازمة المالية العالمية الأخيرة، لكنها تبقى مع ذلك ضعيفة حيث لم تتجاوز ١٪ من اجمالي الحزم التحفيزية على مستوى العالم. وقد تفاوتت قيمة الحزم التحفيزية ما بين الدول العربية وفقا لحيزها المالي وقوة نظامها الصحي . كما استحوذ دعم النشاط الاقتصادي على النصيب الأكبر من هذه الحزم، وهو نمط يشابه النمط العالمي، يليه الدعم الموجه لإجراءات الحماية الاجتماعية.

وبصفة عامة، اتسمت السياسات الاقتصادية في الدول العربية على العموم بمجموعة من الإجراءات. فعلى مستوى السياسات المالية تم منح إعفاءات ضريبية للأفراد والشركات وتسهيلات، وتوسيع نطاق إعانات البطالة والتحويلات النقدية للأسر منخفضة الدخل، وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات المتضررة من الجائحة وكذلك مشاركة الحكومة في تحمل أعباء رواتب وأجور العاملين بالقطاع الخاص. أما التدخلات على مستوى السياسات النقدية فتركزت في إجراءات التيسير الكمي مثل تخفيض أسعار الفائدة الأساسية وتخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي والمتطلبات الاحترازية للبنوك وتسهيلات لسداد القروض.

وقد اتخذت العديد من الدول العربية إجراءات لتفعيل دور الرقمنة والتكنولوجيات البازغة في قطاعات التنمية المختلفة بما فيها القطاع الصحي، بينها إجراءات على المستوى العربي الكلى أو القطري:

- على المستوى العربي الكلي: جهود من جانب مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، والأسابيع العربية للتنمية المستدامة، والاتحاد العربي للتنمية المستدامة، الاتحاد العربي للإنترنت والمعلومات، والاتحاد العربي لتقنية المعلومات والاتصالات في مجالات متعددة ذات صلة منها:

  - توحيد الجهود لبناء مجتمع معلومات رقمي عربي والتركيز على قضايا: النفاذ، الاستخدام الفاعل للتكنولوجيات الرقمية، البنى التحتية، الخدمات والبيانات، ورفع الثقة في الاقتصاد الرقمي، وتوفير فرص العمل الرقمية.
  - تشكيل فريق للذكاء الاصطناعي بالمجلس عام ٢٠١٩ لوضع استراتيجية عربية للذكاء الاصطناعي، واهتمام الاتحاد العربي للتنمية المستدامة بنفس القضية.
  - إطلاق الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ٢٠١٠
  - تأسيس المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني بسلطنة عمان (ARCC).
  - المنتدى العربي رفيع المستوى لمجتمع المعلومات ودعم التنمية المستدامة.

- على المستوى القطري:

  - استراتيجيات وسياسات وأطر مؤسسية للتحول الرقمي (مصر، الأردن، السعودية، المغرب، تونس، والكويت).
  - استراتيجيات وسياسات ومجالس وهيئات وطنية للذكاء الاصطناعي (مصر، والإمارات، والسعودية، وقطر، والمغرب، والأردن).
  - استراتيجيات وأطر وطنية للأمن السيبراني (الإمارات، السعودية، مصر، عُمان).

وانتهى الفصل إلى نتيجة مفادها أن **نجاح الدول العربية في استباق وإدارة الأزمات الجائحة، وغيرها من الأزمات، يتطلب توافر مجموعه من الأسس والشروط:**

- منظومة وطنية مستقرة ومستدامة للتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني، وتوفير آلية لتبادل الخبرات التخطيطية على المستوى العربي.

- تحسين الاستجابات الوطنية العاجلة للأزمات، من خلال تطوير نظم للإنذار المبكر عن المخاطر، ونظم معلومات وقواعد بيانات مساندة، وكوادر بشرية مؤهلة.
- التطوير التشريعي المساند للحوكمة على كافة المستويات، سواء الكلي أو القطاعي أو المؤسسي، بما فيها تشريعات الملكية الفكرية والشمول المالي وأمن البيانات والتحول الرقمي.
- بناء منظومات متكاملة مستدامة لإدارة البيانات والإحصاء، بما يعزز الدور التنموي للبيانات والإحصاءات في المجتمعات العربية، ويسمح بتوصيف وتتبع الفئات الأكثر انكشافاً، ويعزز أمن البيانات والمعلومات للمواطن والوطن.
- إعادة هيكلة النظم الصحية العربية، وفق متطلبات التمكين والعدالة الصحية، وتعزيز الصحة الرقمية في إطار التعاون مع منظمة الصحة العالمية والمبادرات العالمية والإقليمية ذات الصلة.
- إعادة هيكلة وترشيق الأجهزة الحكومية العربية، وفق معايير جديدة للحكومات المفتوحة / المنفتحة وتعزيز التحول الرقمي، وتأهيل قوة العمل الرقمية، ومفاهيم وأدوات جديدة للتواصل المجتمعي.
- توسيع أنواع نطاقات المشاركة والحوار على المستوى الوطني والعربي، بما في ذلك مشاركة المحليات في الدول العربية، ومشاركة المجتمع الأهلي وقطاعات الأعمال والإعلام في استباق وإدارة المخاطر والأزمات.
- دعم المبادرات والأطر العربية المشتركة، المعنية باستباق وإدارة المخاطر والأزمات، ويمكن دراسة إمكانية تأسيس مركز عربي متخصص لإدارة الأزمات.

النمو الاقتصادي العربي ما بعد الجائحة، نحو مسار مستقر ومستدام:

استهدف **الفصل الرابع والأخير من التقرير** صياغة نموذج قائم على السياسات، يعالج التحديات والاختلالات الظرفية (قصيرة الأجل) وكذلك الهيكلية (طويلة الأجل) التي تواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك ضمن رؤية اصلاحية متكاملة، من خلال توظيف استراتيجية تنموية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المُمَكّنات الأساسية لسد الفجوة المعرفية والتقنية قدر المستطاع مع الدول المتصدّرة وذلك كمظلة واسعة تسعى إلى ضمان تجميع جهود الدول ومؤسساتها العامة والخاصة لتحقيق النمو المرجو القابل للاستدامة الذي لا يترك أحداً في الخلف والذي يراعي كذلك استحقاقات الأجيال القادمة.

واستهدف الإطار (**القائم على السياسات**) المقترح تحقيق نمو اقتصادي في الدول العربية يتسم بكونه مرتفعاً، وتحويلياً، وشاملاً، وغنياً بالوظائف، ومستداماً مراعياً للاستحقاقات البيئية. وقد تعامل النموذج مع الدول العربية ككل، حيث تم تقسيمها ضمن مجموعات ثلاثة أساسية، وذلك وفقاً لما أظهره تحليل خصائص النمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث يمكن تصنيفها وفق معايير عديدة تعكس أبعاداً متنوعة لهذا النمو سواء في مستوياته أو مصادره أو امتداد تأثيراته مثل معدلات النمو التي تعكس بعده الكمي وقدرته على تقليص فجوات الدخل/التنمية مع الدول الأكثر تقدماً ونوعيته التي تعكس مدى اعتماده على قطاعات وانشطة عالية القيمة والتقانة أو مدى ارتكازه على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومدى مساهمته في النمو التحولي التي تظهر دور هذا النمو في التحول الهيكلي، وكذلك مدى ارتكاز النمو الاقتصادي على نمو الاستهلاك والواردات أم نمو الاستثمار والصادرات، هذا إضافة إلى معايير تنموية أخرى مثل مستويات التنمية البشرية وتركيبة سوق العمل التي تتراوح بين أسواق عربية مصدرة للعمالة وأخرى مستوردة لها.

وفقا لذلك ميز التقرير بين ثلاث مجموعات أساسية للدول العربية. **تضم المجموعة الأولى** دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في السعودية، والكويت، والامارات، وقطر، وعمان، والبحرين. **وتضم المجموعة الثانية** مجموعتين من

الدول تتفقان في عديد من الخصائص ولكنهما تتفاوتان في عدد آخر، حيث تضم هذه المجموعة كل من العراق وليبيا والجزائر، إضافة الى لبنان والأردن ومصر وجيبوتي وتونس والمغرب وفلسطين حيث تتفق المجموعتان في انتمائهم للدول متوسطة الدخل (الأعلى والأدنى)، والتنمية البشرية، ويحققا معدلاً متوسطاً (أقل من المجموعة الأولى) في القدرات الإنتاجية ويعتمد النمو فيهما بشكل أقل من المجموعة الأولى على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مقابل عاملي العمل ورأس المال، ويتباينان في مستويات التركز للصادرات حيث يرتفع التركز أكثر في مجموعة العراق وليبيا والجزائر، ويرتفع التنويع أكثر في باقي الدول، وكذلك في تركيبة سوق العمل الذي يتسم بكونه مصدراً للعمالة باستثناء ليبيا. **وتضم المجموعة الثالثة** الدول العربية الأقل في مستويات الدخل (الدخل المنخفض وعدد من الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى)، وكذلك الأقل في سجل التنمية البشرية، وفي مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو، وفي القدرات الإنتاجية وهي أيضاً أسواق مصدرة للعمالة. وتضم كل من موريتانيا، وسوريا، والسودان، واليمن، والصومال.

وانطلاقاً من هدف التقرير ووفقاً لما تظهره معطيات الدول العربية من إشكالات تواجه النمو الاقتصادي في هذه الدول بمختلف مجموعاتها، يستهدف الإطار المقترح لسياسات المعالجة تحقيق **نمو اقتصادي مرتفع، وتحويلي، وشامل، وغني بالوظائف، ومستدام، ومُراع للاستحقاقات البيئية**، مع الأخذ في الاعتبار التقاطعات والتنافر أحيانا بين هذه المفاهيم.

- **نمو تحويلي**: أي أن تتأسس علاقة بين النمو الاقتصادي ونوعية الأنشطة القائمة. بحيث ينعكس هذا النمو على تحول الهياكل الاقتصادية (Structural transformation)، كما أن ذات الهياكل الاقتصادية الجديدة أو المُطورة ستعود لتدفع من هذا النمو في علاقة حميدة متبادلة السببية فيما أصبح يطلق عليه النمو التحولي (Transformative growth) أي النمو القائم أو الداعم للتحول الهيكلي. حيث يرتبط ذلك النمو بتغيير أو تحويل في الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، وما يرتبط بها من نمط توزيع وتخصيص عوامل الإنتاج المختلفة ليس فقط بين القطاعات الاقتصادية، بل أيضا على مستوى الأنشطة، والمنتجات، والمناطق، وفرص العمل، وهي الممارسات التي توثقت تطبيقاً في تجارب النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة قديماً وفي تجارب النمو في الدول الصاعدة لاحقاً، حيث أمكن تمييز أهم مراحل هذا التحول أو التغير في الهياكل الاقتصادية وفق المسار التاريخي لكافة التجارب الدولية (للدول المتقدمة والصاعدة) في تحوّل هياكل الاقتصاد من القطاعات والأنشطة الأولية مثل التعدين والزراعة إلى التصنيع، ثم التحوّل من الأنشطة الصناعية المرتبطة بالموارد الطبيعية والكثيفة الاستخدام للعمالة والقليلة المهارة إلى أنشطة صناعية أعلى قيمة ومحتوى تكنولوجي، ثم التحوّل بعد ذلك صوب زيادة حصة قطاع وأنشطة الخدمات لاسيما الإنتاجية، ثم التحوّل صوب أنشطة الخدمات الأكثر تضميناً للمحتوى المعرفي أو التكنولوجي على أن يصاحب هذه التحوّلات تغيّر في نوعية الموارد البشرية، والقدرات المؤسسية والتنظيمية، بجانب تغير وارتقاء في إتاحة البنى والمرافق التحتية والإنتاجية المساندة.

- **نمو شامل**: وهو ما يعني تحقيق النمو الذي لا يخلق فرصًا اقتصادية جديدة فحسب، بل أيضًا يضمن المساواة في الوصول إليها لجميع فئات المجتمع، وخاصة للفقراء، وهو بذلك يتضمن استهداف إزالة القيود التي تحول دون مشاركة الفقراء والفئات الأقل دخلاً في النمو واقتسام عوائده وكذلك مستويات تمكينهم.

- **نمو غني بالوظائف (تشغيلي)**: يظهر الواقع العربي حالات واضحة من الانفصام بين نمو الناتج من جانب ونمو الوظائف من جانب آخر، ويرجع ذلك إلى عدم كفاية معدلات النمو المحققة في مجموعات الدول العربية، لاسيما الثانية والثالثة، أو تقلب النمو واعتماده على الأنشطة الأعلى كثافة في رأس المال كما في معظم هذه الدول لاسيما المجموعة الأولى. لذا يسعى هذا النمو إلى بناء رابط عضوي بين جانبي النمو والتشغيل.

- **نمو مستدام مُراعي للاعتبارات البيئية :** يعني تحقيق معدل نمو يمكن الحفاظ عليه دون خلق أعباء اقتصادية كبيرة أخرى، خاصة للأجيال القادمة، وألّا تكون هناك مفاضلة بين تحقيق النمو الاقتصادي السريع اليوم ونظيره للغد. فالنمو السريع اليوم قد يستنفد الموارد ويخلق مشاكل بيئية للأجيال المقبلة عبر الانبعاثات الكربونية ويستنزف موارد حيوية مثل النفط والثروات والهبات الطبيعية. ويلخص المؤشر الدولي المعدّل للتنمية البشرية بالضغوط الكوكبية بوضوح مدى التراجع في واقع التنمية البشرية في كافة الدول العربية لاسيما المجموعة الأولى التي جاءت ضمن قائمة الدول العشرة الأولى الأكثر خسارة في مستويات تنميتها البشرية عند تعديله بالأبعاد الكوكبية/البيئية، لتخسر دول مثل الكويت والامارات وقطر والبحرين والسعودية وعمان (٧٤)، (٨٧)، (٨٤)، (٤٢)، (٣٣)، (١٥) من ترتيبها الطبيعي وفق مؤشر التنمية البشرية وذلك في حال إعادة ترتيبها وفق نتائج المؤشر المعدل بالضغوط الكوكبية.

وينطلق الإطار المقترح للسياسات الذي يطرحه التقرير وما يتضمنه من سياسات لتحسين نسق ونوعية النمو الاقتصادي في الدول العربية من عدد من المنطلقات الأساسية والتي تمثلت فيما يلي:

- تباين الهياكل الاقتصادية والإنتاجية ومستويات رأس المال المادي والبشري والمؤسسي بين مجموعات الدول العربية، بما يتضمنه ذلك من تباين مصادر النمو الاقتصادي ومستويات التنمية فيها، مما يترتب عليه عدم التعميم، ومن ثم تحديد السياسات والإجراءات التي تناسب كل مجموعة على حدة.

- استمرار حالة عدم اليقين عالمياً وكذلك عربياً فيما يتعلق بمستقبل النمو وتقديراته نتيجة لعوامل عديدة ومتداخلة مثل عدم الوضوح المتعلق بالجائحة ومستقبلها والأزمات الجيوسياسية الدولية (الازمة الروسية-الأوكرانية وتوقعات امتدادها جغرافياً وزمنياً) الذي سيزيد من تراكم الطلب من جانب وسيقلّص العرض من جانب آخر (نتيجة تعطل مؤسسات الإنتاج وعناصر سلاسل التوريد لاسيما النقل والشحن) بما يدفع إلى تنامي الضغوط التضخمية وطول أمدها لاسيما في أسواق السلع الأساسية (الطاقة والغذاء).

- تنامي التقديرات العالمية بأن يشهد العقد القادم تراجعا كبيراً في دور العوامل التي دفعت النمو العالمي في العقدين الماضيين بما في ذلك زيادة المعروض من العمالة والنمو السريع في نسبة رأس المال إلى العمالة (الإنتاجية). وهو التراجع الذي لن يتم تعويضه إلا جزئياً من خلال التحوّل نحو مساهمات أكبر من مصادر النمو النوعي، وزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، مدفوعة بالتحوّل الرقمي المتسارع وتحسينات الإنتاجية، بالإضافة إلى ضخ استثمارات إضافية طويلة الأجل في البنية التحتية المادية والاجتماعية.

- تنامي اتجاه واضح لتقليص امتدادات سلاسل القيمة العالمية، وهوما يعني الاتجاه لتوطين الجزء الأكبر من سلسلة الإنتاج، كنتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-١٩، وما أظهرته من مخاطر، الأمر الذي أظهر ضرورة وجود أنشطة وصناعات وطنية لاسيما في مجالات الأمن الغذائي والدوائي وغير ذلك من الأنشطة الحيوية الأخرى.

أهم الرسائل التي تضمنها التقرير:

- ضرورة سعي الدول العربية نحو اتخاذ التدابير التي من شأنها تعزيز الحيّز المالي اللازم لدعم التعافي الاقتصادي، وتحفيز النمو.

- مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى زيادة مستويات الصّمود الاقتصادي، وخلق الوظائف للمواطنين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- رفع وتيرة التنويع الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل وموارد الموازنات العامة، والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، وقطاع المعلومات، وصناعة الدواء والمستلزمات الطبية، والبحث، والتطوير.

- تحتاج الحكومات العربية إلى تقييم موضوعي متعمق لجدوى وفعالية كل إجراء وسياسة تم تبنيها، بهدف تحديد حجم ومدة وطبيعة المساندة المطلوبة لكل قطاع.

- القدرة على استمرار الإصلاحات التي كانت تستهدف الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية قبل الجائحة، سوف يكون لها دور في تحديد زمن وحدود ومستويات التعافي لكل دولة.

- وضع التقرير إطار سياساتي يهدف إلى معالجة التحديات والاختلالات الظرفية (قصيرة الأجل) وكذلك الهيكلية (طويلة الأجل)، التي تواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك ضمن رؤية إصلاحية متكاملة، من خلال توظيف استراتيجية تنموية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المكنات الأساسية لسد الفجوة المعرفية والتقنية قدر المستطاع مع الدول المتقدمة.

- تقوم سياسات المعالجة التي يتبناها النموذج (الإطار المقترح) بالاستجابة الى تركيبة القيود التي تواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية بمختلف مجموعاتها بالتركيز على المدى الزمني لمسارات المعالجة. فهناك إشكالات آنية تواجه النمو الاقتصادي تتطلب تدخلاً سريعاً لعلاجها (في المدى القصير والمتوسط) نظراً لأنها تؤثر على شرائح واسعة من المجتمعات العربية، وكذلك على عدد واسع من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وهي الإشكالات التي ترتبط بشكل أساسي بتداعيات جائحة كوفيد -١٩ وبعدد من المتغيرات الظرفية الأخرى ذات الصلة مثل تقلبات أسعار النفط وتقلص الحيز المالي للعديد من الدول العربية الى غير ذلك من عوامل محلية او إقليمية أو دولية (الأزمة الأوكرانية حالياً).

- تم تقسيم سياسات المعالجة وفق نطاقها الزمني الى: سياسات قصيرة إلى متوسطة الاجل، وأخرى طويلة الاجل. وهو التصنيف الذي جاء ليلائم تمايز التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي في الدول العربية. التي تتمايز يدورها الى تحديات طارئة أو ظرفية الطابع (تداعيات أزمة كوفيد- ١٩ والأزمات الدولية الجيوسياسية الأخرى)، وأخرى هيكلية يتطلب التصدي لها معالجات ذات أمد أطول.

- تضمن الإطار المقترح عرضا لعدد من آليات التمويل لسياسات المعالجة المقترحة. والتي تقوم على ضرورة التحليل الدقيق لأسباب قصور وعدم كفاية مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بالأساس وبخاصة في ظل المعطيات الراهنة. والتي تضمنت إعادة هيكلة الانفاق العام في الدول العربية: على أن يتم ذلك وفق معيارين أساسيين هما كفاءة هذا الانفاق من جانب، وأولوية مجالات الانفاق الاستثماري الأعلى، وتطوير الأسواق والمؤسسات المالية، وتوسيع دور البدائل الحديثة للتمويل التنموي وتوسيع الحيز المالي المتاح من خلال مداخل جديدة او غير تقليدية كبدائل لتمويل عملية التنمية وبرامجها ومشروعاتها على وجه العموم، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كرافد للتمويل الحقيقي للتنمية.

- إن إمكانية تطبيق تلك السياسات وتحقيق اهداف النموذج ستبقى رهنا بعدد من المكنات الأساسية أهمها: كفاية وجودة البنية المؤسسية ومنظومة التخطيط، وتقديرات مسار الأزمة الصحية العالمية (كوفيد -١٩) ومستقبل التعافي الاقتصادي العالمي، واخيراً مستويات التكامل والتناسق بين أطر سياسات المعالجة ضمن نطاقها الزمني وكذلك ضمن مجالات تأثيرها.

- تختلف أدوات وعمق ونطاق تطبيق هذه السياسات بين مجموعات الدول العربية وفق المنطلقات التي قام عليها الإطار، والتي صنفها التقرير ضمن نطاقين أساسيين:

١- السياسات غير الانتقائية واسعة التأثير لدفع النمو الاقتصادي (البعد الكمي):

تتضمن هذه السياسات ذات الطابع الوظيفي (Horizontal Industrial Policy) كافة أشكال السياسات التي تتسم بتأثيرها الواسع على كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية في الدولة، دون أي انحياز، مثل سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي، والتعليم، والصحة، والبنية الأساسية والمرافق العامة، والطرق والمواصلات والاتصالات، والإنفاق على البحث والتطوير، وتطوير البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للدولة، إلى غير ذلك من سياسات تتسم بانسياب تأثيراتها إلى كافة القطاعات الاقتصادية والمتدخلين الأساسيين (الحكومة والقطاع الخاص الوطني والأجنبي ومؤسسات المجتمع المدني). بمعنى أنها حزم السياسات التي تمتلك تأثيراً مباشراً على التنافسية الكلية للدولة وللاقتصاد، والتي تسهم في خفض تكلفة ممارسة الأعمال في كافة الأنشطة والقطاعات القائمة في الدولة (نمو كمي) وذلك ضمن قواعد عمل السوق.

٢- السياسات الانتقائية / الرأسية لدفع النمو الاقتصادي (التركيز على الأبعاد النوعية للنمو):

تتضمن السياسات الانتقائية/الرأسية (Selective/Vertical Policies) كافة أشكال السياسات والإجراءات التي تُعبر عن التحيز أو التمييز لقطاع أو لنشاط اقتصادي معين دون غيره، بهدف التأثير في معدلات نموه، أو قدرته التصديرية، أو مستويات إنتاجيته. بمعنى اتسامها بكونها أكثر استهدافاً وأكثر انتقائية، حيث تقوم الدولة بإقرارها وتنفيذها مستهدفة تحفيز وتنمية قدرات أحد الأنشطة/القطاعات، من خلال منظومة من إجراءات المساندة الموجهة فقط لهذا النشاط، فيما يمكن اعتباره تأثيراً في هياكل هذا النمو ومصادره ونوعيته. ويمكن للدول العربية إتمام هذا التدخل من خلال التعريفات، الحوافز المالية أو الإعانات لدعم أنشطة دون غيرها، وتطبيق أطر الشراكات المختلفة بين القطاعين العام والخاص، وتوظيف المشتريات الحكومية كأداة تأثير وتوجيه وتحفيز ورعاية للصناعات الاستراتيجية والأنشطة الاقتصادية الوطنية المختارة القادرة على توفير محركات إضافية للنمو الصناعي والقطاعي والكلي، وتطبيق الحوافز النقدية والائتمانية لتشجيع وتوجيه الاستثمارات والمشروعات نحو الأنشطة المستهدفة/المنتقاة.

وقد تبنت الدول العربية على مدار العقود الماضية جل أو بعض أو توليفة من هذه السياسيات والبرامج والإجراءات، ولكن قد يكون من المناسب (١) تقييم نتائج ذلك على تنافسية وإنتاجية القطاعات المختلفة، (٢) تحديد أهم المعوقات التي أثرت سلباً على نجاح هذه السياسات، (٣) الانتقال إلى مرحلة جديدة لتطبيق هذه السياسات من خلال ربطها بمؤشرات قياس الأداء المحددة بإطار زمني، أخذاً في الاعتبار أيضاً (٤) القضاء على كافة المعوقات الإجرائية المرتبطة بتنفيذ هذه السياسات بحيث يصبح التنفيذ أكثر وضوحاً وشفافية ومساواة وعدالة، وبأقل تدخل بشري ممكن، بتوسيع الاعتماد على الرقمنة.

الخلاصة :

نظرًا لتشابك اقتصادات الدول العربية مع بعضها من جهة، وتداخلها مع باقي اقتصادات العالم من جهة أخرى، فإن دراسة النمو في دول المنطقة العربية يخضع لاعتبارات عديدة، أهمها اعتبارات التبادل التجاري، وسلاسل الإمداد للسلع والخدمات، وذلك وفقا لطبيعة الاقتصادات العربية (نفطية وغير نفطية). وكسائر اقتصادات العالم، تأثرت الدول العربية بأزمتي كوفيد-١٩ والحرب الروسية لأوكرانيا، وبات التأثير واضحا عند الحديث عن أداء الاقتصادات العربية إبان تلك الازمتين.

ولذا وصف تقرير التنمية العربية في إصداره السادس، تطور النمو في الاقتصادات العربية بالضعف والتذبذب وكذا التباين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وهي فترة ما قبل الجائحة، وسيطرت السمة الريعية على طبيعة تلك الاقتصادات، وذلك بسبب ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية والتحويلية، وزيادة مساهمة الصناعة الاستخراجية، وخاصة النفط، في النمو الاقتصادي للمنطقة العربية. كما أشار التقرير لارتفاع متوسط نمو الاستهلاك الخاص عن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعات الدول العربية النفطية وغير النفطية. في حين تراجعت معدلات الاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات خلال فترة ما قبل الجائحة.

وفي المجمل، كان للظروف الاقتصادية السائدة في وقت ما قبل الجائحة دورا كبيرا في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، بل وأفرزت الجائحة تباينا واضحا بين البلدان العربية سواء في جانب التداعيات أو في مسارات التعافي المختلفة. ويعكس ذلك اختلافا في مدى قدرة تلك الدول واستعدادها لمواجهة هذا النوع من الازمات، وكذا في نوعية الهيكل الاقتصادي وحيز السياسات والإجراءات وفعالية استجابتها لمواجهة تداعيات الجائحة.

وقد خلص التقرير إلى اقتراح إطار سياساتي لحل معضلة النمو الاقتصادي في الدول العربية في فترة ما بعد الجائحة، من خلال تحديد نوعية الإجراءات والتدابير اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والموفّر لأكبر عدد من الوظائف. وقام بصياغة إطار قائم على السياسات يعالج التحديات والاختلالات الظرفية، قصيرة الأجل، وكذلك الهيكلية، طويلة الأجل، التي تواجه نسق وجودة النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك ضمن رؤية إصلاح متكاملة، من خلال توظيف استراتيجية تنموية تهتم في المقام الاول بالمُمَكّنات الأساسية لتسريع التراكم الرأسمالي لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها لتحقيق أهداف النمو الشامل التشغيلي والمستدام.